الدولي خصوصاً، حيث نصّ القرار الرقم ٤٦٥ الصادر في العام ١٩٨٠، في بنده الخامس على «ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديمغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس أو أي جزء منها، ليس له أي صفة قانونية، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، كما تشكّل عقبة كأداء أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط». كما أعرب بنده السادس عن استياء المجلس الشديد «من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات واضرارها عليها»، ودعاها الى الغاء هذه التدابير، وازالة المستوطنات القائمة والتوقف، على وجه السرعة، عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس». كما دعا، أيضاً، «جميع الدول الامتناع عن تقديم أي مساعدة الى اسرائيل يمكن استخدامها في النشاط الاستيطاني»[٢٧].

صحيح ان القرار كغيره من قرارات الشرعية الدولية لم يؤخر أو يقدم شيئاً بالنسبة الى النشاط الاستيطاني الاسرائيلي، لكن قيمته المعنوية ليست كذلك، كونه يرفض أسس المنطق الاسرائيلي ازاء أحد عناصر الصراع الرئيسة ـ الاستيطان ـ الذي كان ولا يزال له أبعاد سياسية وحقوقية.

ان مقولة رابين تعني أولاً، الابعاد السياسية الداخلية للنشاط الاستيطاني، وموقعه في التوازنات والبرامج السياسية والتحالفات الحزبية، خاصة وان قيمة الاستيطان الأمنية تراجعت الى حد كبير. فقد أثبتت حرب الخليج، وبغض النظر عن سيرورتها أو نتائجها، ان الجغرافيا ليست ضمانة أمنية لاسرائيل. بل ان دروس الماضي، وأي تحليل منطقي متماسك يوصل الى الاستنتاج ان الاستيطان سيتحوّل عبئاً أمنياً على اسرائيل ومؤسستها العسكرية.

لقد كدّس المستوطنون، منذ أواخر عقد السبعينات، الاسلحة، وشكّلوا المليشيات والتنظيمات الارهابية، مثل «ارهاب ضد ارهاب» (T.N.T.) أو «جيش يهودا»، بحيث ادّى تزايد جرائم التنظيمات الاستيطانية الارهابية، في مطلع الثمانينات، ثمّ الدعم والتعاطف اللذان تمحضهما اياها أوساط سلطوية متنفّذة، الى تنامي مكانتها ووزنها السياسيين، بعدما باتت عاملاً مؤثراً في التوازنات والتحالفات الحزبية ـ مهّدت هذه الحال السبيل أمام حركة «كاخ» الفاشية الى احتلال مقعد في الكنيست الحادي عشر ـ وكادت امتدادات دور التنظيمات الارهابية تتجاوز حدود الاستثمار السياسي المطلوب ليكودياً، كما ادخلت المستويين الرسمي، والقيادي، الحزبي حالة جدل ساخن حول مستقبل اسرائيل، وما إذا كانت تتجه نحو حرب أهلية. وقد فجّرت المحامية، يهوديت كارب، الجدل علانية، وعلى نطاق واسع، عبر وسائط الاعلام عندما ترأست فريقاً كلف بالتحقيقات وبحث شكاوى كثيرة بخصوص جرائم ارتكبتها مجموعات التنظيم الارهابي السري المسمّى «ارهاب ضد ارهاب». فأعد الفريق تقريراً مفصلاً حول نتائج تحقيقاته، موضحاً العقبات الكثيرة التي واجهها، وعدم تعاون جهات رسمية وأخرى مختصة معه، وسلّم للمستشار القضائي، في أيار (مايو) ١٩٨٢، الاّ انه بقي طيّ الادراج، واستمرت الاحوال تزداد سوءاً، حتى قدمت كارب استقالتها. وفي الخامس من شباط (فبراير) ١٩٨٤، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة صاخبة، ناقشت خلالها الاستقالة، والتقرير معاً، وبعد يومين نشر التقرير في الصحف، كاشفاً النقاب عن نتائج مذهلة رغم محدودية التحقيق[٢٨].